



رسوم أميري

في شأن تحديد المواد العسكرية لوزارة الدفاع
وقوات الامن المستثناء من تطبيق احكام القانون
رقم ٣٧ لسنة ٦٤ في شأن المناقصات العامة

و - الاجهزه اللاسلكية واجهزه الرادار وكاشفات الانفام
واجهزة الانذار وقطع الغيار الازمة لها ، ومستشفيات الميدان المتنقلة
وجميع توابعها .

ز - شباك التمويه وملابس الجنود الجاهزة ، والمناظر المكربة
والمرقبة ، وحملات الاسلحة والذخيرة ، والخوذ .

ح - الكتب والنشرات والمجلات والكتالوجات العسكرية ،
والافلام والاشرتة وآلات التسجيل التي تستعمل في التدريب
والتوجيه .

ط - كاميرات التصوير وما يلزمها من خرائط ومواد أولية
وقطع غيار .

ى - الاوسمة والشعارات العسكرية .

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب أمير الكويت
صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء بنيابة
سعد العبد الله السالم

وزير الداخلية
سعد العبد الله السالم

وزير الدفاع
محمد الأحمد الجابر

صدر في ٥ جماد آخر ١٣٨٤ هـ
الموافق ١١ أكتوبر ١٩٦٤ م

نحو صباح السالم الصباح
بعد الاطلاع على المادتين ٦١ و ٧٢ من الدستور .
وعلى المادة ٦٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات
العامة .

وببناء على عرض وزير الدفاع والداخلية .
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بالاتفاق
مادة أولى

تعتبر مواد عسكرية لوزارة الدفاع وقوات الامن وتستثنى
من تطبيق احكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن المناقصات
العامة ما يلي :

أ - الاسلحة البرية والبحرية والجوية بمختلف انواعها واحجامها
وكل ما يدخل في صناعتها من مواد ، وكذلك قطع الغيار الازمة
للاستعمال الفوري او الاحتياط .

ب - الذخيرة على اختلاف انواعها والالغام والمتجرات
ولوازماها وكل ما يدخل في صناعتها من مواد .

ج - الاليات المدرعة والمصفحة بكلفة انواعها ، وزيوتها ،
والسيارات ناقلات الجنود والعتاد وقطع الغيار الازمة لها .

د - الزوارق والمحركات وقطع الغيار الازمة لها .

ه - الطائرات بمختلف انواعها من تدريبية ومقاتلة واستكشافية
ونقل ، وقطع الغيار الازمة لها ، وجميع ما يلزم الجنود فيها من
دوات .